نوح إبراهيم في البحرين

معن البياري

يشتهر الشاعر الشعبي الفلسطيني، نوح إبراهيم، بأنه صاحب قصيدة «من سجن عكا ..» التي تغنت بالشهداء، محمد جمجوم وفؤاد حجازي وعطا الزير، الذين أعدمهم الاحتلال البريطاني في العام 1930، وقد غنتها فرقة العاشقين، وغيرها. كما أن لهذا الشاعر الذي استشهد شابا عن 25 عاما، مع ثلاثة من رفاقه، برصاص جنود بريطانيين، في جريمة غادرة في العام 1938 أهازيج وقصائد وأغنيات فلسطينية نائعة، تعد من عيون الفلكور الغنائي الفلسطيني، وما يزال بعضها يتردّد في هتافات وطنية ومظاهرات وفعاليات ضد المحتل الإسرائيلي، وإلى شهرته هذه، كان مغنيا، وانكتب عنه أن شخصيته كانت مرحة. وعرف بانتسابه إلى ثورة 1936، وذاع أنه كان قريبا من الشيخ عز الدين القسام. وقد غنّى فيلمون وهبي الذي أقام في فلسطين في بعض الثلاثينيات قصيدة راجت كثيرا، «دبرها يا مستر دل» والتي سخر فيها نوح إبراهيم من جنرال بريطاني، أنيط به القضاء على الثورة، وتسبيت باعتقاله خمسة أشهر. والظاهر من سيرة هذا الاسم الفلسطيني المضيء أن حياته القصيرة كانت غنية عن حق، بما واكبها من دراما اليتم المبكر، والاعتقالات، والترحال، والنضال، ثم الاستشهاد. وليس مشهورا بين عارفي أغنيات هذا المناضل الفنان أنه عاش في البحرين نحو عام ونصف العام (جاء إليها قادما من عمله الذي كان فيه في بغداد)، وأنه ارتجل فيها بعض أهازيج في حبها، شيء منها متناثر وكثير منها مفقود. وكتب عارفون لسيرته أنه لما اشتعلت ثورة 1936 في فلسطين، ووصلت أخبار عنها إلى البحرين، عزم على العودة إلى وطنه، «لأنه ما عاد الكلام ينفع مع هؤلاء الجلادين»، على ما قال لصديقه الذي استقدمه من العراق، وحاول أن يستقيله في البحرين، وكان يقصد الإنكليز المحتلين واليهود الصهاينة. يُستعاد نوح إبراهيم في هذه السانحة، ونحن اليوم في المصاب الفادح الذي أقدم عليه حكّام البحرين، في إقامة اتفاقية تطبيع واستسلام مع إسرائيل، سارع شعب هذا البلد إلى رفضها، واستنكارها، وتأكيد ارتباطهم بفلسطين شعبا وقضية. ومن شديد الوجوب في هذا المقام أن نقرأ عن هذه الصلة الخاصة بين أهل البحرين وفلسطين، بين هذا البلد في أقصى الخليج (الثائر بحسب صفة بعيدة منسية له) ونضال الشعب الفلسطيني منذ وعد بلفور. ومن بين أبحاث غير قليلة اعتدت بتوثيق هذا كله، ثمّة كتاب الراحل خالد البسام «كلنا فداك .. البحرين والقضية الفلسطينية 1917 – 1948» (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005)، والذي ينوّه به كاتب المقالة في هذه المساحة من «العربي الجديد» المرة الثالثة. وبحسب الكتاب، فإن وعي الشارع البحريني بالقضية الفلسطينية راح يكبر مع الوقت، وخصوصا بعد انتفاضة 1936، «وساهم الشاعر الفلسطيني والخبير الفني بمطبعة البحرين، نوح أفندي إبراهيم، آنذاك، في المساهمة الفعالة في تنوير البحرينيين، بحقائق عن تلك الانتفاضة والأوضاع في فلسطين».

كان الشاعر والمغني الفلسطيني قد جاء به إلى البحرين رشد الجلاهمة، والذي كان من أهالي البلد المعروفين، من عمله في مطبعة في بغداد، للعمل خبيرا فنيا في مطبعة البحرين، ولتدريب عمال فيها، وذلك استعدادا لإصدار أول صحيفة بحرينية، وهو ما كان. سافر بمركب من ميناء البصرة إلى ميناء المنامة، وسعد بالإقامة في البلد، وبعمله، وعلى ما كتب آخرون، فإن كثيرين من أهل المحرق والمنامة كانوا يحرصون على القدوم إلى مجالس كان يتحدث فيها الشاب الموهوب عن فلسطين ونضال شعبها ضد الإنكليز والعصابات الصهيونية. وفي الأثناء، غنى للبحرين بلد اللؤلؤ، أنها تكرم الضيف صيفا وشتاء، وعلى الرغم من مقامه الطيب، وحسن مدخوله، إلا أنه آثر المشاركة في الثورة الفلسطينية المشتعلة، فغادر إليها على سفينة إلى ميناء البصرة، ثم تدبر أمره للوصول إلى فلسطين، وذلك كله على الرغم من إلحاح أصدقائه في البحرين البقاء. وانكتب أيضا أنه أوصى مودّعيه وأصحابه ومعارفه وناسه في هذا البلد المضياف: «إذا لم تجاهدوا في فلسطين بالنفس فجاهدوا بالمال» ..

لم يبخل البحرينيون يوما على فلسطين، بالمال وغيره. وكتب عنها شاعرهم، إبراهيم العريض، ملحمته «أرض الشهداء» في العام 1951. أما الحاكمون الذين خرجوا عن درب أهل البحرين في نصرة فلسطين، ويوقعون اليوم الاتفاقية المعيبة، فلا صلة لهم بالعريض، وخانوا من أقام بين ظهرانيهم شاعرا فلسطينيا جميلا اسمه نوح إبراهيم.

العراق واستدعاء الطائفية مجدّداً

إياد الدليمي

في الماضي القريب، وتحديداً عقب تظاهرات أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، اتحد العراقيون بشكل قلّ نظيره، فقد شهدت بغداد أكبر تظاهرات منذرة بالنظام السياسي والقوى والأحزاب الحاكمة، دفعت بها إلى استخدام شتى أساليب القمع والقتل والترويع والاعتقال من أجل إيقاف تلك الأمواج البشرية التي حاصرت المنطقة الخضراء، ودفعت برئيس الحكومة السابق، عادل عبد المهدي، إلى تقديم استقالته.

لم تكن تلك التظاهرات ذات صبغة أو لون مذهبي واحد، وإنما كانت عراقية خالصة، وتحديداً في العاصمة بغداد، وفيها لم ترفع راية سوى راية العراق، ولم يرفع شعار إلا شعار «نريد وطن» في أعمق دلالة على قدرة العراقيين على تجاوز مخلفات سنوات الطائفة التي استثمرتها القوى السياسية خدمة لمصالحها ومصالح دول إقليمية ودولية. وكان يمكن أن تلحق ما لحق العراق بتعافي، وأنت تعيش يومياً مع تظاهرات شبابية واعية مدركة لطبيعة دورها وواعية لما تمثله العملية السياسية وقواها المشكلة لها؛ من بؤرة تخلف وفساد وتبعية، ما عاد بإمكان العراق، بمختلف أطيافه ومكوناته، احتمالها.

أتى هبوبة المشهد الطائفي العراقي، استقال عادل عبد المهدي، وحكومته المسؤولة عن مقتل أكثر من 700 عراقي وإصابة نحو 26 ألفاً آخرين، وأمام هبة هذا المشهد، فشلت القوى السياسية على مدى أشهر من تحديد خلف لعبد المهدي، حتى جاءت جائحة كورونا لتحجم وتنهي ظاهرة الاحتجاجات، وأخيراً مجيء مصطفى الكاظمي رئيساً للحكومة، على أمل الخروج من عنق الزجاجة.

الآن، وبعد نحو أكثر من شهرين على تولي الكاظمي رئاسة الحكومة، تبدو القوى السياسية المشكلة للمشهد في العراق في حيرة من أمرها، فهي اليوم مقتنعة بأن استمرار العملية السياسية سيعني من بين ما يعنيه، خسارتها الكثير من نفوذها، وربما خسارتها كل ذلك النفوذ، خصوصا أن أحزابا وقوى سياسية كثيرة، بما فيها التي لها اجنحة مسلحة، باتت مرفوضة من الشعب العراقي. تحتاج الانتخابات التي حدّد لها الكاظمي يونيو/ حزيران من العام المقبل موعداً لها قانونا انتخابيا جديدا، هذا القانون وإن بدا البرلمان بمناقشته، إلا أن نظرة أولية إلى طبيعة تلك المناقشات تؤكد أن القوى السياسية تنوي الالتفاف عليه، من خلال رفض اعتماد مبدأ الدوائر المتعددة لكل محافظة أو على الأقل تحديدها بطريقة تخدم تلك القوى السياسية والأحزاب. ولا يبدو أن الأمر غائب عن القوى الشبابية التي تقود تنسيق التظاهرات، والتي هدّدت بأن تعود تظاهرات أقوى في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، لمناسبة مرور عام على ذكرى انطلاقتها. مقابل ذلك، تدرك القوى والأحزاب العراقية أن أي قانون انتخابي يعتمد مبدأ الدوائر المتعدّدة، ونزول القوى الشبابية بقوائم انتخابية سيمثل خسارة لديناصورات السياسة في العراق. ومن هنا، تأتي أهمية استعادة مشهد الطائفية واللعب بورقتها من جديد من القوى السياسية الفاعلة في العراق، ولعل تسريب وثائق منتسبي الكلية العسكرية، وبعدها كبار موظفي الدوائر والوزارات التي تمين مذهب كل منتسب فيها، تؤكد مجدّداً أن وراء الأمر ما وراءه. تعتقد القوى السياسية في العراق، بمختلف مذاهبها وعرقياتها، أنها تحاج بناء على محاصصة طائفية، وأن نهاية مبدأ المحاصصة والذهاب إلى مبدأ المواطنة، سيعني فقدانها مكاسب كثيرة حققتها لها الطائفية والمحاصصة. والعراقيون بطبيعهم ليسوا طائفيين، فحتى عندما اشتعلت الحرب الطائفية عقب تفجيرات سامراء عام 2006، بقي النسيج المجتمعي قادراً على التغلب على طبيعة الحرب القذرة التي نفذتها قوى ومليشيات كل من يدّعي نصرة لمذهبه وعقيدته.

(كاتب وإعلامي عراقي)

ما علاقة الأكاديمية الغربية بسلطة الرأسمالية؟

مهنا الحبيل

تجب الإشارة هنا إلى ملاحظة مهمة لوائل حلاق، وهي توريط المجتمعات، والتي هي في الأصل مجتمعات طبيعية، تنأى عن الانحراف السلوكي المضرّ ببيئتها، بفكر من خلالها الناس في أفعالهم والموقف (كمسؤول ضمن هيكل الشركة الإداري) لها دخل كبير، في استعدادهم لاقتراف جرائم متعدّدة.

جوزيف هيث

يطرح فيلسوف الأخلاق الكندي في جامعة تورونتو، جوزيف هيث، دراسة نقدية، تحدد أربعة معايير مهمة، لمحاولة وضع إطار تحديد وسائط الإجرام في السوق العالمي الرأسمالي، المهيمن على حركة الإنسان الاقتصادية، لتتمكّن الفلسفة الأخلاقية من حماية المجتمع البشري من هذه التعدّيات المتعاظمة، والمقتالية على كوكب الأرض بكل سكانه. وملفت جداً أن هيث يستخدم مصطلح السياسات العدائية، العداء المعادية، في رسم سلوك السوق وخطته ضد المجتمع، فقد يعتقد بعضهم أن هذا الوصف مبالغ فيه، غير أن ذلك يتغيّر، حين نفهم صراع السوق، ونحصي خسائر الأسرة البشرية في أرواحها، وصحتها واستقرارها النفسي، فضلاً عن تحريض النزاعات لصالح سوق المال، جراء هذه السياسات.

إنها عملية معقدة، وتحتاج منظومة تفكيك تفصيلي، لكن الخلاصة أن المجتمعات تعجز عن آليات التحييد لحماية ذاتها وأفرادها، لتمكّن سلوكيات السوق فيها، وأحسب أن هذه معضلة الفلسفة الأخلاقية من حماية المجتمع البشري من هذه التعدّيات المتعاظمة، والمقتالية على كوكب الأرض بكل سكانه. وملفت جداً أن هيث يستخدم مصطلح السياسات العدائية، العداء المعادية، في رسم سلوك السوق وخطته ضد المجتمع، فقد يعتقد بعضهم أن هذا الوصف مبالغ فيه، غير أن ذلك يتغيّر، حين نفهم صراع السوق، ونحصي خسائر الأسرة البشرية في أرواحها، وصحتها واستقرارها النفسي، فضلاً عن تحريض النزاعات لصالح سوق المال، جراء هذه السياسات.

يرى هيث أن أول المعايير البيروقراطية الضخمة في عالم الشركات، والثاني حصر السوق بمرجعية معلومات داخلية، يُهيمن عليها السوق نفسه، فلا يستطيع الأفراد الخروج عنها، لغياب مفاهيم التحرّر من هذه السوق، المؤدية إلى ضمان صحة المعلومة، والثالث العداء الأيديولوجي (بعده هيث أيديولوجية، وهو أن الربح والتفوق تحول إلى معتقد (أخلاقي) لا نمط اقتصادياً تشاركياً)، هذا العداء موجه ضد أي تنظيم للسوق لصالح الناس مضرّ بهذه الأيديولوجية، والرابع العلاقات العدائية التنافسية بين الشركات نفسها، على حساب المجتمع. يتعقب وائل حلاق هيث بنقد في تحديد المسارات الأربعة، لوسائط الإجرام في الشركات الرأسمالية، ويرى أن ثقافة المجتمع نشأت في الأصل التكويني الغربي، وهو هنا يُحيل إلى عهود ودورات التحديد المادية، للعالم الجديد، هذه الثقافة أسّست ابتداءً خارج منظومة القيم الأخلاقية، فلم يكن هذا المجتمع الذي دمج مع فكر الحداثة المادية، متصادماً أو مناقضاً لها عبر مواثيق وقوانين قيمية، ولعل حلاق هنا يُشير إلى كليات الفكرة التي سادت في العالم الغربي الحديث، من دون أن يستدعي هنا المعارضة اليسارية الشرسة، لبسط الرأسمالية على حياة الفرد والمجتمع.

يربط حلاق نقده هنا باستدعاء هيث في أطروحته (للدكتوراه)، لأستاذة الفلسفة اليهودية الألمانية ثم الأميركية حنة أرندت (1906-1975)، وهي باحثة فلسفة عملت على نقد الشمولية الأصولية، في خطها الفلسفي، وكانت مطاردة من النازية، وعملت لإنقاذ يهود أوروبا، ثم إنشاء وطن قومي لهم على حساب فلسطين المحتلة. أنظر هنا إلى مسألة مهمة، وهي تصنيف الشمولية، وتحديدها ضمن جدل المذاهب الفلسفية المعاصرة التي تُحدّد كلياً مفهوم المجتمع العالمي الإنساني، وفهم معادلة الفلسفة الأخلاقية من خلاله. حيث إن هذه السمة، وهذا الانحياز لجزئية في المنظور الفلسفي، المرتبط بالتاريخ الغربي، وحالات تأنيب الضمير المختارة، أو نماذج التحديد في إهمال الرؤية الأخلاقية الواسعة، هو محتكر داخل هذا الإطار، وعاجز عن أن يرى الفلسفة الأخلاقية وممارستها، بمرجعيات أعلى من واقع جغرافيته الجسدية، وانتماءاته التاريخية الاجتماعية التي تدور في فلك الحداثة المادية، والخطاب المعارض في أكاديميته تحدّده أيضاً الحداثة، فاهتمام أرندت، يعتني بالتحدّي الذي تثيره هذه الأيديولوجيات (الشمولية). وهو يُشير إلى النازيين والماركسيين ومرجعيته الشمولية باعتبارها شكّلت، في حينها، انبثاقا لظاهرة جديدة جذرياً، تجبر كل الباحثين على القيام بمراجعة كاملة لأدوات التحليل العلمي المعهودة، علاوة على أنها انعطافة نكوصية، لم يشهدها تاريخ الفكر الأوروبي قبل ذلك. وترى حنة أرندت أن «الأصالة المرعبة للشمولية لا تنشأ عن أن فكرة جديدة جاءت إلى العالم، وإنما على شرخ جديد سحق كل مقولاتنا السياسية، وكل مقاييسنا الخاصة بالحكم الأخلاقي، فجبروت الحدث يتفوق هنا على المفهوم». (الذي لا يقتصر على الاستيلاء على السلطة فحسب).

> تعجز المجتمعات عن آليات التحييد لحماية ذاتها وأفرادها، لتمكّن سلوكيات السوق فيها

من جديد، نقف عند معضلة المرجعية، فإنقاذ اليهود عمل إنساني واجب، ولكن نزع فلسطين والتقاطع مع الشمولية الرأسمالية للحداثة عمل إجرامي بالمعايير نفسها التي حدّدها هيث، في أيديولوجية الربح (المتوحش) وهو هنا نموذج شمولي، دُعم عبر الثقافة الغربية الحديثة، والروح الإمبريالية فيه متعددة التموضع في المجتمع والمؤسسة الأكاديمية، وقد يشمل دعاة الفلسفة الأخلاقية اليوم في الأكاديمية نفسها.

لا يمكن أن نتجاوز هذا الجهد المميز والدقيق، في تتبع هيث إشكالية السوق، فهو يقودنا إلى سوق المعرفة، من حدد معاييرها؟ وأين هي الشمولية التي تسيطر عليها، وكيف تشكلت في عالم الأكاديمية الحديث، كيف تكافح جرائم السوق المالي، من دون ردّ اعتبار لما ذكرته حنا أرندت، لمراجعة معايير التحليل العلمي؟

وإذا كانت أرندت ذاتها قد لا تصل إلى معايير أخلاقية كلية، بسبب ما ذكره هيث نفسه، أن السوق لا يسمح بتداول المعلومات خارجه، والسوق هنا هو الأكاديمية الغربية، فكيف تُحرّر الفلسفة الأخلاقية، قبل استرداد الاستقلال المعرفي، وكيف نسترد الاستقلال، من دون الوصول إلى عالم معلومات جديد، أغلقت الحداثة المادية ورؤيتها الشمولية، كل الطرق للوصول إليها.

(كاتب عربي في تورنتو)

هوامش على اتفاقيتي التطبيع الإماراتية والبحرينية

عادل شديد

على الرغم مما تحققه اتفاقية التطبيع الإماراتية الإسرائيلية من إنجازات كبيرة لإسرائيل، سواء بحصولها على الاعتراف بوجودها دولة طبيعية في المنطقة، قبل إنهاء احتلالها، ومن دون إعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية، وسواء في ما تحققه من فوائد سياسية وعسكرية وأمنية واقتصادية، إلا أن الاتفاقية أيضا تحمل رموزا ودلالات مهمة مرتبطة بجوهر المشروع الصهيوني وأهدافه في المنطقة.

المصادقات في السياسة الإسرائيلية قليلة، ولكن الرحلة الجوية الرسمية المباشرة الأولى بين إسرائيل والإمارات قبل أيام، وضمت الوفد الإسرائيلي برئاسة رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، مائير بن شبات، ومستشار الرئيس الأميركي، جاريد كوشنر، تزامنت مع ذكرى المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل في سويسرا في 1897، بزعامة مؤسس الحركة الصهيونية، تيودور هرتزل، والذي أعلن في نهاية المؤتمر أن بناء الوطن القومي لليهود يتطلب دعما ورعاية من الدول العظمى في كل الأزمنة، وأن فارق القوة العسكرية والاقتصادية بين اليهود والعرب كبير لصالح اليهود، وأن الحق القوة واقعاً لا يمكن تغييره. كما أن تسمية حكومة إسرائيل الطائرة الإسرائيلية الأولى التي حطت في مطار أبوظبي باسم «السلام» استمرت فترة، تمت خلالها محاصرة قوات من الجيش المصري، كان فيها جمال عبد الناصر، وبقيت حاضرة في وعي الرئيس المصري الراحل. وتريد إسرائيل من التسمية إيصال رسالة مضمونها نهاية البعد العربي والقومي للقضية الفلسطينية، وبقاء الفلسطينيين وحدهم في مواجهة المشروع الصهيوني.

وإذ يتم اليوم توقيع معاهدتي «سلام» اليوم مع الإمارات والبحرين في البيت الأبيض بحضور بعض العرب، يومين بعد الذكرى الـ27 لتوقيع اتفاقية أوسلو في المكان نفسه (البيت الأبيض)، فالرسائل في هذا متعددة، أهمها الإعلان الرسمي عن نهاية مرحلة المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل بالعلاقة بين الطرفين من السرية وتحت الطاولة إلى المرحلة الرسمية العلنية، لا شيء إسرائيليا. كما يراد بعث رسالة إلى الفلسطينيين، فحواها أنكم ممن خاضوا في الاتفاقات مع إسرائيل، فلا يجوز لكم انتقاد الأنظمة العربية التي توقع اتفاقات سلام مع إسرائيل تحقيقا لمصالحها. ولكن الأوضح أن توقيع الاتفاقيتين مع الإمارات والبحرين يصب في مصلحة إسرائيل بشكل عام، واليمين ورئيسه بنيامين نتنياهو بشكل خاص، سواء في ما يخص شعاره بالسلام مع العرب مقابل السلام، من دون تقديم أي ثمن إسرائيلي مهما كان حجمه ضئيلا، والأهم من ذلك كله ما يردّده نتنياهو، منذ الإعلان عن اتفاقية التطبيع الإماراتية الإسرائيلية، أن العلاقات العربية الإسرائيلية لم تعد مرتبطة بالصراع مع الفلسطينيين، ولا بقرارات جامعة الدول العربية، بعد أن فرطت مسبحته، واستنكفت عن إشهار موقف من اتفاقيتي البحرين والإمارات مع إسرائيل، وأن مرحلة الاتفاقات الثنائية العربية الإسرائيلية قد بدأت، بمعزل عن الفلسطينيين ومواقفهم، وذلك اعتقادا من نتنياهو أن ذلك سيدفع الفلسطينيين إلى اليأس، واللحاق بمؤخرة القطار، قبل أن يبتعد عنهم ويتركهم وحدهم.

وتوظيف نتنياهو مظاهر الفرحة الرسمية الإماراتية بالاتفاق، المغلفة وغير المضبوطة، تعني حرمان الفلسطينيين من حق الاعتراض (الفيتو) على علاقات الدول العربية مع إسرائيل، من دون حل القضية الفلسطينية، الأمر الذي يشكل، بدون أدنى شك، ضربة قوية للحركة الوطنية الفلسطينية والقضية الفلسطينية، ويصب في مصلحة الحركة الصهيونية ورواياتها، اليمينية منها خصوصا.

وقد شكلت الاتفاقية الإماراتية الإسرائيلية، ومثيلتها البحرينية الإسرائيلية، انتقالا في قاعدة الأرض مقابل السلام، والانتقال إلى مرحلة السلام والتطبيع العربي مقابل السلام، والذي تم التعبير عنه من خلال تصريحات معظم أعضاء الوفد الإسرائيلي الذين شاركوا في الرحلة الجوية الأولى من تل أبيب إلى الإمارات، عبر الأجواء السعودية، حين كشفوا أنهم زاروا الإمارات ضمن وفود رسمية في العشرين سنة الأخيرة مرارا، لكنها لم تكن علنية، بعكس الرحلة الحالية، كما تبين أن نتنياهو زار الإمارات سرا قبل عامين.

> ينظر المجتمع الإسرائيلي باستخفاف إلى الاتفاقية مع الإمارات لانعدام العداء أصلاً

إقدام دولة الإمارات، ومعها مملكة البحرين، على التطبيع العلني، بعد السرّي، مع إسرائيل، لا يعكس تحدّيا لما تبقى من إجماع عربي، أو استخفافا بالشعوب العربية والقضية الفلسطينية فحسب، بل إنه أيضا ينطوي على عدم استخلاص العبر من نتائج وآثار اتفاقيات كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة على أصحابها، والتي لم تجن سوى الخسارة الوطنية والقومية والانهيار وزيادة الفقر، بعد أن تعمّقت حاجتها للأميركي والإسرائيلي عسكريا وأمنيا واقتصاديا، ولم تعد مستقلة في قراراتها السيادية، فيما أصبحت إسرائيل تمتلك أدوات كثيرة التأثير والتحكّم في سياسات تلك الأطراف. وهذا ما ظهر مع الإمارات التي أعلن المتحدث باسم وزارة خارجيتها، قبل أيام، أن ضم إسرائيل مناطق في الضفة الغربية مستقبلا لن يؤثر سلبا على مسيرة التطبيع بين الطرفين، على الرغم من محاولة تبرير الإمارات الاتفاق بإلغاء قرار الضم، الأمر الذي نفاه فورا الجانبان، الأميركي والإسرائيلي.

قد يعيد التاريخ نفسه بإنتاج تحالف أميركي إسرائيلي عربي سني في مواجهة إيران وتركيا، كما حدث في الحرب العالمية الأولى، بالتحالف ضد الإمبراطورية العثمانية في حينه، والتي لم تجن منه الأنظمة العربية أي فائدة، لا بل إن وعود ومراسلات حسين- مكماهون تبخرت، وحل محلها وعد بلفور، ومنح فلسطين للحركة الصهيونية، واتفاقية سايكس بيكو والانتدابان، البريطاني والفرنسي على الدول العربية، لكن الظروف تختلف الآن، وتركيا ليست الرجل الضعيف المريض كما كانت آنذاك، ولا حتى إيران، على الرغم من الحصار، والأمر الذي يشكل، بدون نتائج عكسية تماما، فيطرا النقيض لأي محاولة تطبيع عربي إسرائيلي، سواء بالفكر القومي أو الديني. ولذلك النصيحة إلى حكام الإمارات، أن يفكروا بمصالح بلدهم ومستقبله، وكذا إلى ملك البحرين، وذلك بالتريث والضغط على الفرامل، لأن السلوك المتسرع الملحوظ من أبوظبي والمنامة يؤكد أنهما تجهلان إسرائيل، ولم تنعما من التجارب السابقة، خصوصا أنه في مقابل الانفلات في التعبير عن الفرحة الإماراتية، تسيطر حالة من الاستخفاف والتهنيئ على المجتمع الإسرائيلي من الاتفاقية، لانعدام العداء أصلا مع الإمارات، ولأن الأمور كانت جيدة مع أبوظبي قبل الإعلان عن الاتفاقية، على الرغم من قناعة الإسرائيليين بفوائدها. ولم ينطل تضخيم نتنياهو الاتفاقية على أغلبية المجتمع اليهودي، فاستمرّت المظاهرات ضده، وما زالت قضايا كورونا والخسائر الاقتصادية وفساد نتنياهو هي ما تهيمن على النقاش الإسرائيلي العام، وليس اتفاقية التطبيع مع الإمارات كما أراد نتنياهو.

(كاتب فلسطيني)

مطار أبوظبي، 31 أغسطس 2020 (كريم صهيب/فرانس برس)

الدبلوماسية الأردنية و«الخيار الثالث»

محمد أبو رمان

لا يُخفي سياسيون أردنيون شعوراً بالعزلة والقلق الشديد إزاء التسارع الملحوظ في توقيع الاتفاقيات بين دول عربية وإسرائيل، بإشراف أميركي ورعاية مباشرة. لن يقلّ الأمر عند حدود الإمارات والبحرين، فالتأكيدات الأميركية والمؤشرات الواضحة تدلّ على أنّ دولاً عربية أخرى على الطريق قريباً.

في جلسات العصف الفكري والنقاش المعمّق، في عمّان، لما يحدث، تصعد قراءة فحواها أنّه لا ينفصل عن سياق تطور الأحداث، منذ عقدين، فالعالم العربي الذي نعرفه انهار تماماً، ولم تعد الدول العربية المحورية هي من يقرّر مستقبل المنطقة، إذ ملء الفراغ الاستراتيجي في المنطقة، فيما أصبحت دول الخليج العربي تبحث عن مصالحها، في إعادة تعريف هذه المصالح ومصادر التهديد، وحتى في تستلّم زمام المبادرة في الملفات العربية الساخنة.

في هذا المنعطف الاستراتيجي التي تدفع ثمنه القضية الفلسطينية بدرجة رئيسية، تجد عمان نفسها أمام خيارين: الأول، المهادنة والصمت، وربما اللحاق بالركب، والانخراط بقدر ما في النظام الإقليمي الجديد الذي يتشكّل، كما فعلت مصر، وتجنّب مزيد من الأزمات والتوتر في العلاقة مع إدارة الرئيس دونالد ترامب، خصوصاً مع صهره الذي يمسك بملف هذه الاتفاقيات، جاريد كوشنر، وعدم الدخول في أزمة مع الدول العربية التي مثّلت خلال العقدين الأخيرين حليفاً استراتيجياً للأردن. الثاني، الإمساك بالموقف العربي المعروف، ومبادرة السلام، وهو الخيار الذي يحظى بتأييد شعبي كبير. ذلك يعني أيضاً الاصطفاف مع السلطة الفلسطينية، ولكن من دون وجود رؤية أو خطة عمل لمواجهة هذه التحوّلات، ما يعني الدخول في مرحلة أكثر خطورة من العزلة الإقليمية، وأكثر من ذلك تهديد مصالح الأردن الاقتصادية والسياسية، في حال انعكاس ذلك على العمالة الأردنية في الخليج، في ظل ظروف اقتصادية داخلية صعبة للغاية، تشهد ارتفاعاً غير مسبوق في البطالة وأزمة مالية متراكمة.

بعمل «مطبخ القرار» في عمّان على سنّ «خيار ثالث»، يقوم على ردم الفجوة المتنامية بين الموقف الاستراتيجي الأردني من القضية الفلسطينية، التي يعتبرها مسألة أمن وطني أردني، ومرتبطة بصميم المعادلة الداخلية والاستقرار السياسي، والمصالح الاستراتيجية والاقتصادية مع الأميركيين والحلفاء العرب. ولكن لا يخفي مسؤولون أنّ هذا الخيار (الثالث) ليس سهلاً، ويحتاج حسابات معقدة ودقيقة، والسير على حبل مشدود.

من يقرأ بتمعّن بيان وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، تعليقاً على اتفاق البحرين و«إسرائيل»، ويفكّكه، يلحظ بوضوح شديد حجم التعقيد والمزالق في الموقف الأردني، فهو يرى بصورة ضمنية على ادّعاءات كوشنير بإقامة تحالف استراتيجي إسرائيلي - عربي، لمواجهة الدول المحيطة (إيران علناً، تركيا ضمناً)، ويؤكّد ثوابت الموقف الأردني بالحل السلمي المستند إلى «إقامة دولة فلسطينية»، ويتجنّب انتقاد الاتفاقيات، ويحاول الوقوف مع السلطة الفلسطينية في هذا المنعرج الخطير في تاريخ القضية.

المعضلة أنّ الفجوة تكبر كثيراً بين هذه «العقيدة الاستراتيجية» والتحولات الدولية والإقليمية، وقد يكون المخرج الوحيد لتخفيف الضغوط على عمّان، والوصول إلى نقطة توازن يتمثّل بانتظار ما سيسفر عنه الانتخابات الأميركية، بأمل أن تتغير هذه الإدارة لصلحة إدارة جديدة أكثر تفهماً للوضع الفلسطيني، ولكن ماذا لو جاءت الرياح بعد شهرين بما لا تشتهي السفن، ونجح الرئيس ترامب في البقاء في البيت الأبيض؟ هذا السيناريو هو الأسوأ على الإطلاق، فإذا كان بالإمكان مقاومة الضغوط الأميركية والسياسية، في حال انعكاس ذلك على العمالة الأردنية في الخليج، في ظل ظروف اقتصادية داخلية صعبة للغاية، تشهد ارتفاعاً غير مسبوق في البطالة وأزمة مالية متراكمة.

> استراتيجياً من الضروري إعادة تعريف المصالح الوطنية الأردنية في ضوء التحولات

والصمود والتحلّي بالصبر خلال فترة قصيرة، فإنّ أربعة أعوام أخرى ستكون بمثابة «كابوس»، وكأنك تقف واضعاً قدميك بين حافتين تتسعان، فمصالحك الوطنية ومعادلتك الداخلية في كفّة، والتحالفات الخارجية الإقليمية والدولية الحيوية في كفّة أخرى.

أمّا الحقيقة التي لم يعد في الوسع تجاهلها أو التحايل عليها، فتتمثل في أنّ التسوية السلمية، بصيغتها المعروفة، انتهت عملياً، لم يعد يتحدّث عنها إلا الأردنيون والفلسطينيون، فيما الحلم بإقامة الدولة ضمن حدود عام 67 والتطبيع الإقليمي بات بعيد المنال. ولم يعد غريباً أن تسمع في عمّان دعواتٍ غير مسبوقة، حتى من رافضي الصفقة، إلى الانتقال إلى مربع «الحقوق» بدلاً من «الدولة»، في محاولة لتغيير قواعد اللعبة مع «إسرائيل»، وتهديدها بالأزمات الداخلية، وهي لعبة أكثر تعقيداً من قصة الدولة نفسها.

الخيار الثالث تكتيكي ومؤقت، للتعامل مع هذه اللحظة، لكن استراتيجياً من الضروري إعادة تعريف المصالح الوطنية الأردنية في ضوء التحولات، والتفاهم بشأن الدور الأردني وإدارة الخسائر، ما دام من الصعب أن نتحدّث عن أرباح أو حتى الحفاظ على «رأس المال».

(كاتب ووزير أردني سابق)

ذاكرة أيلول المثخنة

عيسى الشعيبي

بتطبيع كل من الإمارات والبحرين علاقاتهما مع إسرائيل، جهاراً نهاراً هذا اليوم، يتربع الخامس عشر من سبتمبر/ أيلول فوق وسادة القلب، جرحاً مضافاً إلى جراح أيلولية لم تندمل منذ نصف قرن، وبأخذ دوره في الصف الطويل يوماً مكفهراً آخر، بين جملةٍ طويلةٍ من أيام أحد أكثر شهور العام مجلبةً للأحزان والهوان، واشدّها بعثاً للأسى والآلام، جرّاء ما غصّ به هذا الأيلول المشؤوم من وقائع موجعة، وفاض عنه الشهر الواصل بين آخر الصيف وأول الخريف من انهياراتٍ مدوّية، ارتبط معظمها بوشائج قرابة وثيقة، أو بأواصر نسب هجينة مع الشهر التاسع في التقويم الغريغوري.

لم يحتفل بقدوم هذا الشهر الطافح بالنُّدوب السوداء على جبين هذه المرحلة العصيبة إلا فيروز التي احتفت به ذات يوم، وغنت له إحدى أجمل أغنياتها الملينة بالشجن، ولولا قليل لحبّبتنا به «سفيرة النجوم، عندما شدت بصوتها الخملي «ورقو الأصفر تحت الشبابيك شهر أيلول ذهب مشغول ذكّرني فيك...»، فيما الذاكرة العربية المستباحة مثخنة، ومتخمة بانكساراتٍ حدثت في هذا الأيلول الأسود بحق، ولا سيما الذاكرة الفلسطينية المسكونة بالنازلات، هذه التي أشبعتها أحداث هذا الشهر الفارق عما قبله وعما بعده، بالمجازر الرهيبة، والسهام المسمومة، فضلاً عن الطعنات السياسية من وراء الظهر حيناً، وأحياناً وجهاً لوجه.

من معين الذاكرة الغضّة، ومن دون الحاجة إلى الأرشيف الورقي، أو الرجوع إلى محرّكات البحث الإلكتروني، نجد أن أشهر أيام أيلول/ سبتمبر على الإطلاق، كان يوم الحادي عشر منه، حين وقعت لأول مرة في التاريخ غزوة خارجية كبيرة لأراضي الولايات المتحدة الأميركية، وانهار برجا التجارة العالمي أمام الكاميرات قبل 19 عاماً من اليوم.

غير أنه في المدوّنات الأقرب إلى الوجدان، نعثر على أيام أخرى شديدة السواد من أيلول الموسوم بالأسود عن جدارة تامة، لعل أولها كان عام 1970 في الأردن، عام الصدام بين الجيش والفدائيين، وعام وفاة جمال عبد الناصر، ثم تلاه بعد اثني عشر عاماً أيلول 1982، عام وقوع مجزرة صبرا وشاتيلا، التي جرت تحت الرعاية الإسرائيلية، وعلى الأيدي ذاتها التي كانت قد ارتكبت مجزرة تل الزعتر تحت رعاية النظام الأسدي عام 1976. وقد يقول ثورجي مرابط على الإنترنت إن «مجزرة» أوسلو السياسية قد وُقّع عليها في الثالث عشر من سبتمبر/ أيلول 1993، وها هي الإمارات والبحرين ترتكبان مجزرة جديدة عام 2020.

والحق أنه لا يوجد في الروزنامة العربية شهر ينافس أيلول بؤساً وسوءاً سوى شهر يونيو/ حزيران، الذي وقعت فيه أشد الهزائم العربية في الخامس من ذلك الشهر اللئيم عام 1967، تلك الهزيمة المنكرة التي لم تنتهِ فصولها بعد، ولم تتوقف مضاعفاتها الكارثية. وفي السابع من الشهر نفسه، قُصف المفاعل النووي العراقي عام 1981، بتنسيق مع إيران، كما اتضح فيما بعد، وفي السادس من الشهر ذاته عام 1982 بدأت مجريات غزو إسرائيل بيروت، حيث خرجت المقاومة الفلسطينية من لبنان.

ويبدو أن أيلول، سيئ الذكر هذ

عن ملامح مشهد سياسي جديد في تونس

أنور الجمعاوي

شهدت تونس صيفا سياسيا ساخنا، احتدم في أثنائه الجدل بشأن مصير الحكومة السابقة، برئاسة إلياس الفخفاخ التي حامت حوله شبهات فساد مالي وتضارب مصالح، وانتهى الأمر بتقديمه استقالتها إلى رئيس الجمهورية، وتنصيب حكومة تكنوقراط بديلة عنها برئاسة هشام المشيشي. وعرفت البلاد، في الفترة نفسها، تجاذبات حزبيّة حادّة بشأن تجديد الثقة لراشد الغنوشي في رئاسة البرلمان. وانتهت المعركة بتثبيت الرّجل في منصبه، بعد فشل خمس كتل حزبيّة في تمرير لائحة سحب الثقة منه، وعجزها عن تحصيل نصاب الأصوات الموجب لذلك. وأنتج الحدثان عمليًا تحوّلا نوعيا في المشهد السياسي، وأسهما في تشكّل ملامح جديدة بمؤسّسات الحكم الثلاث: البرلمان، والحكومة، ومؤسّسة الرئاسة.

يُعدّ البرلمان مصدر السلطات، والركن المتين للديمقراطيات التمثيلية الحديثة، فمن خلاله يمارس الناخبون والمنتخبون سلطتهم، وعليه المعوّل في سنّ القوانين، ومراقبة الأداء الحكومي، وتنصيب الهيئات الدستورية وتمرير القروض والاتفاقيات الداخلية والخارجية وتسيير الشأن العام. ولعب المجلس النيابي التونسي بعد الثورة دورا حيويا في مستوى ترسيخ الانتقال الديمقراطي ومأسسته. ولكنّ الانتخابات التشريعية في 2019 أفرزت برلمانا مشتتا، تعدّدت فيه الأحزاب بتمثيليات ضئيلة أو محدودة. وصعب تجميعها في كتلٍ وازنةٍ لخلافاتها الأيديولوجية والمصلحية. واستغلّت كتلة الحزب الدستوري الحرّ، سليل النظام القديم، حالة التشتّت تلك لتربك عمل البرلمان، ولتنخرط في معركة كسر عظام مع الأحزاب الثورية عموما، ومع رئيس البرلمان خصوصا. وكانت الغاية ترذيل المجلس النيابي، وإطاحة الغنوشي، والدفع نحو حلّ البرلمان. ويبدو أنّ طيْفا معتبرا من النوّاب استشعروا مخاطر تهميش البرلمان، ومساوئ التوجّه إلى انتخابات تشريعية سابقة لأوانها، فاتّجهوا نحو استعادة الدور الريادي للمجلس النيابي في توجيه الحياة السياسية. وتجلّى ذلك في مقام أوّل من خلال توقيع أكثر من مائة نائب على لائحة سحب الثقة من حكومة الفخفاخ، وهو ما دفعه إلى تقديم استقالته إلى رئيس الجمهورية. واتّضح بذلك أنّ مجلس نوّاب الشعب هو من يزكّي الحكومات، وهو من يضمن بقاءها أو يعجّل برحيلها، بناء على تقويم موضوعي لأدائها. وفي مقام ثان، خيّر طيف معتبر من النوّاب استمرار راشد الغنوشي في رئاسة المجلس النيابي، وفشل المعترضون عليه في تمرير لائحة سحب الثقة منه. ودلّ ذلك كلّه على تشكّل مشهد سياسي جديد داخل البرلمان، يتكوّن أساسا من تحالف وازن، يُمثّل قوّة ضغط بارزة، يضمّ زهاء 120 نائبا، ويشمل حركة النهضة، وحزب قلب تونس، وائتلاف الكرامة، وكتلة المستقبل، ومستقلّين. في المقابل، ظهرت بوادر تكتّل موازٍ غير معلن، يلزم المعارضة، ويتكوّن من التيّار الديمقراطي، وحركة الشعب، والحزب الدستوري الحر، فيما تراوح الكتلة الوطنية، وتحيا تونس، وكتلة الإصلاح بين المعسكرين.

في المستوى الحكومي، تدخل تونس موسما سياسيا جديدا بحكومة جديدة، تسمّي نفسها غير متحزّبة، وجلّ أعضائها من الإداريين ورجال القانون والتكنوقراط، وترؤسها أوّل مرّة بعد الثورة شخصية تنحدر من منطقة الشمال الغربي (محافظة جندوبة) التي عانت التهميش طويلا، وتضمّ تركيبة الحكومة الحالية عددا معتبرا من النساء (ثماني وزيرات)، وفي ذلك تمكين للمرأة في المجال القيادي. كما أنّها خلْو من الإسلاميين والوجوه الثورية البارزة. وبصمات الرئيس قيس سعيّد فيها واضحة، فهو مَن عيّن هشام المشيشي رئيسا للحكومة، وأعرض عن مقترحات الأحزاب في هذا الخصوص، وهو مَن وجّه، ومقرّبون منه، بتعيين أسماء محدّدة في وزارات السيادة خصوصا (الداخلية، الدفاع، العدل، الخارجية).

كما أنّ اتحاد الشغل حاضر بشكل وازن في الفريق الحكومي الجديد من خلال توزير أربع شخصيات على الأقل، معروفة بخلفياتها النقابية (وزراء الشؤون الاجتماعية، التعليم العالي، التربية، النقل). وتوجُّه المشيشي نحو قيادة حكومة تكنوقراط، تخلو أو تكاد من التمثيل الحزبي، ومسنودة نسبيّا من الرئيس واتحاد الشغل يفسّر برغبته في مُطاوعة الرئيس إلى حدّ ما، وبسعيه إلى احتواء الطرف النقابي وتحقيق هدنة مطلبية/ اجتماعية، ولو إلى حين. ونأي هشام المشيشي عن الأحزاب لم يكن إلاّ خيارا ظرفيّا، مؤقّتا فهو لم يُشركها في تشكيل الحكومة هروبا من هاجس المحاصصة الحزبيّة، واسترضاء للرئيس المعروف بمنافرته الأحزاب.

لكنّه ما إن أنهى اختيار أعضاء فريقه الحكومي حتّى التفت إلى الأحزاب الوازنة في البرلمان، يخطب ودّها، وينشد مساندتها تمرير حكومته. وجلّى ذلك ترتيب غداء عمل جمع بينه وبين ممثلي أربع كتل سياسية وازنة في البرلمان: راشد الغنوشي (حركة النهضة)، ونبيل القروي (قلب تونس)، وسيف الدين مخلوف (ائتلاف الكرامة)، وخميس الجيناوي (كتلة المستقبل)، قُبيْل جلسة التصويت على الحكومة. وبدا من قراءة اتجاهات التصويت أنّ معظم نوّاب تلك الكتل أيّدوا التصديق على حكومة المشيشي. في حين لم يصوّت لصالحها نوّاب حركة الشعب والتيار الديمقراطي والحزب الدستوري الحرّ. ودلّ ذلك على انقسام البرلمان قسمين، الأوّل، يمثّل الأغلبية ويشكّل حزاما سياسيا داعما للحكومة الجديدة، والثاني يمثّل كتلا حزبية وازنة معارضة لها. والثابت أنّ بقاء حكومة المشيشي من عدمه رهين قدرتها على وضع حدّ للنزيف الاقتصادي المشهود في تونس زمن كورونا، وتحقيق النقلة التنموية الشاملة المنشودة، ورهين المحافظة على تماسك الحزام النقابي والسياسي الداعم لمشروعها في إدارة البلاد وحوكمتها.

أمّا في خصوص تفاعل مؤسّسة الرّئاسة مع تطوّرات السياق السياسي التونسي، فالمرجّح أنّ الرئيس قيس سعيّد كان ميّالا إلى استبقاء أعضاء حكومة إلياس الفخفاخ بشرط تغيير هذا الأخير بشخصية أخرى تحلّ محلّه. وظهر ذلك جليّا من خلال اجتماعه بقادة أحزاب الائتلاف الحاكم يوما قبل التصويت على الحكومة الجديدة، وطمأنته إيّاهم بأنّه لن يحلّ البرلمان في حال لم يمرّر النوّاب حكومة هشام المشيشي. ومن ثمّة، الظاهر أنّ خروج هذا الأخير نسبيّا من تحت جبّة رئيس الجمهورية، وانخراطه في عقد مفاوضات وتفاهمات مع الأحزاب الوازنة في البرلمان، ووعده إيّاها بإحداث تغييرات في تشكيلته الحكومية، وتطعيمها ببعض الكفاءات الحزبية على المدى القريب، حدث أغضب الرئيس قيس سعيّد الذي يريد أن يرى في الحكومة الجديدة امتدادا لنفوذه، ولا يقبل بأيّ مبادرةٍ لإحداث تغييراتٍ على تركيبتها في المدى المنظور. وذلك راجع إلى أنّه يرفض إشراك حزب قلب تونس في منظومة الحكم، بدعوى أنّ رئيسه تحوم حوله شبهات تبييض أموال، وهو غير متحمّس لإشراك حركة النهضة، لأنّ الحكم استهلكها بعد الثورة، ولأنّ رئيسها ينافسه صلاحياته في السياسة الخارجية وفي تأويل الدستور، ولا يريد لإئتلاف الكرامة أن يكون طرفا في الحكم، لأنّ قواعد هذا الإئتلاف وقياداته تُدمن نقد الرئيس، ولأنّ علاقاته باتّحاد الشغل متوتّرة. ومع أنّ قيس سعيّد يستمدّ شعبيته من نزاهته ونظافة يده، ومن تأييد مواطنين متحزّبين وغير متحزّبين له، فإنّه بدا، من خلال الاستحقاقات السياسية الأخيرة، يخرج من دائرة الحياد، والوقوف على مسافة واحدة من جميع الفرقاء السياسيين. وشنّ، خلال موكب أداء الحكومة الجديدة القسم، حمْلة شعواء على الأحزاب المذكورة (قلب تونس، حركة النهضة، ائتلاف الكرامة)، ونعت قادتها ونوّابها على سبيل التلميح بالخيانة، والعمالة، وصناعة الدسائس في الغرف المظلمة. وذلك لأنّهم انتقدوا نهجه في اختيار رئيس الحكومة وإدارة سياسات تونس الخارجية. والواقع أنّ التحامل على تلك الأحزاب لن ينفع الرئيس في شيء. بل سيؤثّر سلبا على شعبيته، خصوصا أنّ جلّ مَن ناصروه خلال الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية هم من أنصار تلك الأحزاب. ويخشى مراقبون من أن يتحوّل طموح الرئيس عمليّا من البحث عن ولاية ثانية إلى التأسيس لجمهورية الرئيس.

> المشهد السياسي يتميّز بتعدّدية دالّة، وبدينامية دائمة أصبح معها الحديث عن تأبيد الحكومات أو الرؤساء من الماضي
>
> من المفيد بلورة مشروع حكم توافقي، تضامني، متماسك، يروم تثبيت الدمقرطة، وتحقيق الانتقال الاقتصادي

ختاما، يمكن القول إنّ المشهد السياسي في تونس بعد الثورة يتميّز بتعدّدية دالّة، وبدينامية دائمة أصبح معها الحديث عن تأبيد الحكومات أو الرؤساء شيئا من الماضي، وغدا معها التداول السلمي على السلطة تمرينا عاديّا تمارسه النخب بإرادة الشعب وبحكْم الدستور. وأحرى بهيئات الحكم الثلاث (الرئاسة/ البرلمان/ الحكومة) في هذا الزمن الديمقراطي أن تكفّ عن تنازع الصلاحيات، وأن تنصرف إلى ممارسة مسؤولياتها بشفافية، وأن تضطلع بدورها الإداري والرقابي بنزاهة ونجاعة. ومن المفيد، بدل التنازع، بلورة مشروع حكم توافقي، تضامني، متماسك، يروم تثبيت الدمقرطة، وتحقيق الانتقال الاقتصادي، وتوفير ما ينفع الناس.

(كاتب تونسي)

النار التي أكلت الأخضر قبل اليابس في سورية

سوسن جميل حسن

تندلع الحرائق مرة أخرى فيما تبقّى من غطاء أخضر على الأرض السورية. فحتى يكتمل البؤس في أعتى صوره، ويحكم الخناق على صدور من بقي من السوريين فوق أرض مقسّمة بين مناطق نفوذ واحتلالات، لم يكن ينقص غير تواطؤ الطبيعة التي لم تقصّر في سنوات الجحيم عن أن تحاصر حياة السوريين، فتلحقهم إلى البراري والفيافي، وهم هائمون من دون أية وجهة، يهربون من موتٍ محقق إلى موت ربما أكثر تحقّقًا.

في ذروة الحرّ، وأعتى موجاته، تندلع الحرائق في معظم المناطق، حماة، مصياف، اللاذقية، وفي عدة بؤر تتسارع لتلاقي بعضها، بينما الناس يستغيثون قبل أن تحاصرهم النيران، وآخرون يقضون الليالي في مقاومة الاختناق من الدخان الذي لفّ الأجواء على طول البلاد وعرضها.

ليس عبثًا تسمية حرائق الغابات بالعواصف النارية، فهي تشبه الأعاصير، ولا يمكن التنبؤ الدقيق بانتشارها، وفي أي محور سوف تتمدد، لأن ذلك مرتبطٌ بشكل أساسي بتغير المناخ الذي قد ينقلب بين ساعة وأخرى، وهي، في الوقت ذاته، مشكلة تعاني منها البشرية، لأنها مهما اتخذت من احتياطاتٍ لحمايتها من الاعتداء البشري، وإشعال النار بفعل فاعل، فإنك لن تستطيع حمايتها. وهناك أسباب أخرى طبيعية، كالصواعق مثلاً، أو الماس الكهربائي، كذلك هناك سبب آخر لاشتعال النار فيها، وهذا خارج عن سيطرة الإنسان، فالعواصف النارية غالبًا ما تنشأ من تلقاء نفسها، بسبب وجود كمية كبيرة من النباتات والأشجار سريعة الاشتعال، يؤدي المناخ الحار والجافّ إلى إشعال الجذوة الأولى، ثم تتلقف الأحراج تلك الجذوة الجاهزة لالتقاطها.

في بحث منشور في مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية عام 2004، تفيد الإحصاءات بأن الحرائق مجهولة السبب جاءت في مقدمة الأسباب المسؤولة عن اندلاع الحرائق بين عامي 1981 و1998 في اللاذقية والغاب، وأن هذا ينسجم مع إحصائيات حرائق الغابات في المنطقة المتوسطية، كما تؤكد الأرقام بالنسبة إلى حرائق الغابات الأوروبية المتوسطية. وللتذكير، تشكل غابات اللاذقية والغاب في تلك الإحصائيات ما نسبته 35,61%من المساحة الإجمالية للغابات في سورية عام 1993. يعني قبل اندلاع الحرب بحوالي 18 عامًا. ولكن ما بعد الحرب ليس كما قبله، لقد طاولت النيران خلال السنوات التسع مساحات كبيرة من المناطق الحراجية والغابات، نتيجة العمليات العسكرية، إنْ بتكتيكٍ قتالي أو بتقاطع النيران، أم بسبب المطامع التي استغلت ظروف الحرب، لتمعن في فسادٍ بات متأصّلاً في المجتمع والدولة.

ليست حرائق الغابات وحدها، إنما حرائق المحاصيل التي شهدناها هذا العام في سورية، في السويداء كما في الحسكة والمنطقة الشرقية. وفي العام الماضي، شبت الحرائق في كروم الزيتون في مناطق واسعة من سورية، واتصلت بالحرائق التي اندلعت في لبنان. ويمكن التذكير أيضًا بالحرائق العالمية التي شهدها العامان المنصرمان، غابات الأمازون في العام الماضي التي توصف بأنها رئة الأرض، والحرائق في أستراليا في بداية هذا العام التي نفق بسببها مليار حيوان، ودمّر ما يقارب الثلاثين مليون فدان، عدا الأشخاص الذين ماتوا بسببها. يمكن الحديث مطولاً عن حرائق الغابات في العالم، لكن هذه المقدمة تفرضها اللحظة الراهنة في سورية، حيث تلتهم النيران مساحاتٍ واسعة من الغابات والأحراج، تصل في بعض منها إلى القرى والبيوت السكنية. ولم تبخل مواقع التواصل الاجتماعي بمدّنا بالصور والفيديوهات لحظة بلحظة، ليس فقط عن النار، وهي تلتهم بجبروتها الرهيب الأخضر قبل اليابس، بل بعض العائلات التي هربت من بيوتها سيرًا على الأقدام، بعد أن تلاحقت نداءات الاستغاثة لمن يملكون سيارات بالتوجّه إلى المناطق المنكوبة من أجل نقل الأهلين، منظر يكرّس الصورة النمطية التي وصمت الإنسان السوري على مدى تسع سنوات، الهروب من الموت والشرود في بقاع الأرض بحثًا عن منفذ يوصل إلى مناطق آمنة، هو جزء من مشهد التغريبة السورية التي تفوق التصوّر.

وإذا كانت الحرائق مجهولة السبب هي الأكثر شيوعًا، فإن هذه الأسباب المجهولة المعلومة في عرف السوريين عقودا، هي نتيجة للفساد وانعدام المحاسبة، بسبب تورّط عديدين من رجال السلطة في جرائم من هذا النوع. فمن المعروف للسوريين أن هناك حرائق كانت تفتعل سنويًا من أجل وضع اليد على أراضٍ تعتبر من أملاك الدولة ونقلها إلى ملكياتٍ خاصة، والاستفادة قبلها من حطبها وفحمها كسلع رائجة ومطلوبة بمساندة أشخاص متنفذين، لكن هذا لا يعني أن حرائق بهذا الحجم والاتساع والقدرة على التمادي السريع هي بفعل فاعل، كما حاولت بعض وسائل الإعلام إشهاره للرأي العام أنه السبب المؤكّد، والذي يقف خلفه النظام من دون أي دليل يثبت ذلك، وهذا ليس دفاعًا عن أحد، كما صار سابقًا أيضًا من تبادل للاتهامات بشأن حرائق المحاصيل، وكأن هذا الشعب تنقصه أسباب فتنة. سورية أمام مشكلة تزداد تعقيدًا واستعصاء على الحل، تلتهم الشعب السوري كضحايا منذ بداية حرب السنوات التسع التي ما زالت قائمة، لكن الأخطر فيها هو حرق النفوس، وتسميم الوعي بدخانها، بتعميق الهوة وترسيخ الشقاق بين مكونات الشعب، مع العلم أن كل تلك المكونات خاسرة، وجميعها خسرت وطنًا، كان من الممكن ترميمه والنهوض به وإعادة إعماره، لولا هذه الصدوع التي ما زالت تزداد عمقًا، الصدوع التي حفرتها السياسة، ورسّختها نخبٌ كثيرة.

إذا كان مقبولاً في السنوات الأولى من الزلزال السوري أن تحتدم المعارك الكلامية، وينقسم الشعب بين مؤيد ومعارض للحراك، وفق نوازع وطنية ينسبها كل طرفٍ إلى نفسه، ويخوّن الطرف الآخر، ويصبح الصراع قائمًا بين من يصرّون على المؤامرة ومن يعارضونها، حتى بعدما صودر حراك الشعب، وتحوّلت سورية إلى ساحة معارك نفوذ، فإنه من المؤسي أن يكون الشقاق قد ازداد، ولم يتحرّك وعي الناس قيد أنملة عن اليقينيات السابقة، على الرغم من انكشاف الأمور وحالة البلاد، وقد أوصلتها الصراعات على النفوذ والسلطة إلى دولة فاشلة ضعيفة، يعاني غالبية شعبها الجوع والفقر والتشرّد. بعد سنوات الجحيم، ما زال السوريون يشمتون ببعضهم بعضا أمام الكوارث التي تصيبهم، ولا تفرّق بين موالاة ومعارضة. ودائمًا هناك منصّات التواصل الاجتماعي التي تعطي الصورة الواقعية عن نبض الشارع ووعي الناس، فأمام الحرائق، تظهر الثأرية في تعليقات الناس، كأن يتمنى بعضهم لمناطق الموالاة أبشع انتقام بأن يموتوا حرقًا، معتبرين أنهم جميعًا ناصروا النظام، وساهموا في قتل السوريين المعارضين وتشريدهم. ويظهر اليأس، ومن قبل اليأس أيضًا تُلقى أسئلة على عواهنها، أو في معرض السخرية اليائسة والمرّة، لكنها أسئلة في العمق. كتب أحدهم: لك وين الطيارات يلي كانت تقصف؟ حُطّوا بدل البراميل مي وطفّوا النار. وكتب آخر: الباصات الخضر وين، بطّلوا يكونوا جاهزين ينقلوا العالم؟ وقال آخر متهكّما: ليش سوريا مو الله حاميها؟ شو دخل الدولة والحكومة؟ لو يعرف السوريون أن تلك الغابات، «رئاتهم المحروقة»، ستتحول حطبًا لتدفئة أجساد حيتان المال الذين أتخمتهم الحرب، وكذا الاتجار بقوت الناس ودمائهم، وإلى فحم توقد به مناقل الشواء لتعمّر موائد النهمين التي لا تمرّ بقربها أزمة الرغيف، أو أزمة الدواء، أو حتى شبح كورونا، فمقابل صور الحرائق وصور الناس المحتشدة المتدافعة أمام الأفران، والتي صار ازدحامها يسجّل جرائم قتلٍ سببها غريزة البقاء بالدرجة الأولى، تنشر صور وفيديوهات لمنشآت حديثة ومحلات تجارية ومطاعم ومنتجعات، وحتى حفلات أعراس أسطورية، في وقتٍ صار فيه حوالي تسعين بالمائة من الشعب تحت خط الفقر والجوع، فلمن تتوجّه هذه المنشآت التي لا يقدّم أي منها ما يدعم الاقتصاد ويخفّف الأزمات المعيشية؟ وهل يعيش هؤلاء في كوكب آخر، لا تصل إليه أصوات الحرب، ولا فرقعة الأشجار وهي تئن محترقة، ولا تلفحها حرارة النيران، ولا يخنقها الدخان الأسود؟

سورية التي تعيش اليوم في عزلة ضمن دائرة موتها، لم يغثها لا القريب ولا البعيد، بينما هبّ العالم مجتمعًا لإطفاء حرائق الأمازون، وحرائق أستراليا، وغيرها في غير بقعة من الأرض. سورية اليوم مخنوقة بالحرب والعقوبات الأوروبية وقانون قيصر والحرائق والحدود البينية والخارجية، وحدها الحرب تعمل أدواتها في الحفر والهدم والحرق وتشتيت الشعب، ولا من صديق، لا لشعب ولا لنظام، والدليل الأزمات المعيشية الخانقة والحرائق التي لم تدعم أي دولة في إطفائها. ومن صادروا كفة التوجه والحراك السياسي يخمّرون الزمن، بانتظار عجينهم أن ينضج، وهم في الحقيقة يخبزون الشعب في أفران شهوتهم للسلطة ومنافعهم الشخصية، والقيام بالأدوار الموكلة إليهم في هذا الصراع الشائك الحارق، حتى الدستور المزعوم لم يتفقوا عليه، على الرغم من أنهم سيلبسونه إلى شعب لم يُسأل رأيه، لا قبل ولا بعد. إنها جهنم سُورية التي أكلت منذ عقود الأخضر قبل اليابس، وحرقت وعي الناس ونفوسهم وأرواحهم.

> سورية أمام مشكلة تزداد تعقيدًا واستعصاء على الحل، تلتهم الشعب السوري كضحايا منذ بداية حرب السنوات التسع
>
> بعد سنوات الجحيم، ما زال السوريون يشمتون في بعضهم أمام الكوارث التي تصيبهم

(كاتبة سورية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads